د. حسين الخاقاني*: الصندوق العراقي للتنمية الخارجية- الجزء الثاني: استثمارات الصندوق

المحتويات

مقدمة

النشاط الاستثماري قبل عام 2003

النشاط الاستثماري بعد عام 2003

الوضع الحالي للاستثمارات

الارباح المتحققة

الخسائر المتحققة واسبابها

مقدمة

يشكل الاستثمار الخارجي الهدف الثاني من اهداف الصندوق العراقي . إذ تعبر عنه الفقرة 2 من المادة الثانية من قانون رقم 77 لسنة 1974 . ولعل الاهداف الاستراتيجية للاستثمار الخارجي التي يعمل بها الصندوق تتمحور حول الاتي:

- تنشيط دور العراق في العمل الاقتصادي العربي المشترك .
- تعزيز تواجد العراق في المشاريع العربية المشتركة .
- تشجيع الاستثمار العربي لإقامة شركات مشتركة يستضيف مقراتها العراق .
- زيادة التكامل الاقتصادي العربي .

ومن خلال تلك الاهداف جاءت المساهمات على نوعين ، أحدهما الاستثمار في الشركات التي تقوم بمزاولة النشاط السلعي (الزراعي والصناعي) والنشاط الخدمي تعزيزاً للتكامل وسد احتياجات الاسواق العربية وتحقيق الارباح . والنوع الثاني هو المساهمة في المؤسسات المالية التي تقدم تمويلاً ومساعدات تنموية

بشروط ميسرة للبلدان النامية عموماً . وهي لا تمارس انشطة تجارية وبالتالي لا تستهدف الربح . وكانت مساهمة العراق فيها بدوافع واعتبارات سياسية وقومية ودولية وانسانية . وستناول تفاصيل ذلك في ورقة قادمة .

لم يكن تركيز الصندوق العراقي في بداية نشاطه عام 1974على الاستثمار بل كان يصب اهتمامه على الاقراض كما بينا في الجزء الاول من هذا البحث والمنشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين. ولكن بدايته العملية في الاستثمار بدأت عام 1981 بالمساهمة بشركتين مشتركتين للتعدين في موريتانيا بمبلغ مجموع حوالي 26.04 مليون دولار . وهما الشركة الوطنية للتصنيع والمناجم (سنيم) بمساهمة مقدارها 15.4 مليون دولار ، والشركة العربية للمعادن (انشيري) بمساهمة مقدارها 10.64 مليون دولار. وقد تمت تصفية انشيري من قبل الحكومة الموريتانية في منتصف تسعينات القرن الماضي .

وبعد زيادة رأسمال الصندوق عام 1998 اضيف للصندوق مساهمات وزارة المالية في عدد من الشركات المشتركة فاصبح الصندوق مالكاً ومساهماً ب (31) شركة مشتركة يبلغ مجموع المدفوع من قبله حوالي 719 مليون دولار وبمساهمة تتراوح بين 5% و 50% ، وتحقق تلك الاستثمارات ارباحاً سنوية. ولم تتح للصندوق امكانية البحث عن استثمارات جديدة او تنمية استثماراته القائمة ، وبالتالي من الناحية العملية لم يدخل الصندوق في أي عملية استثمارية جديدة منذ 1982 .

النشاط الاستثماري قبل 2003

بدأ النشاط الاستثماري للصندوق عام 1981 بقيامه بالاستثمار في شركتين استخراجيتين في موريتانيا مجموع رؤوس اموالها حوالي 160 مليون دولار ، ومساهمة الصندوق المدفوعة فيهما حوالي 26 مليون دولار وبمعدل مساهمة بحدود 16% . واقتصر النشاط الاستثماري للصندوق على هاتين الشركتين حتى منتصف التسعينات واقتصر على شركة سنيم بعد تصفية شركة سامين .

وفي عام 1988 اضيفت لمهام الصندوق مهمة ادارة ومتابعة استثمارات العراق الخارجية اضافة الى مهامه الفنية . إذ كلف الصندوق بإدارة استثمارات العراق الخارجية بموجب القرار 396 الصادر في 27/ 4/ 1988 وكانت في حينها تبلغ 41 شركة ومؤسسة مالية مجموع رؤوس اموالها الاسمية 24.8 مليار دولار والمدفوع منها حوالي 17.11 مليار دولار ، وكانت مساهمة الحكومة العراقية فيها بحدود 1.4 مليار دولار وبمعدل مساهمة يصل الى 7.6% .

وبعد تعديل قانون الصندوق العراقي الاخير عام 1998 اضيفت مساهمات وزارة المالية في الشركات المشتركة والبالغ عددها 24 شركة تبلغ مقدار المساهمة المدفوعة فيها من قبل العراق حوالي 600 مليون دولار تحولت الى رأسمال الصندوق .وبذلك تحولت ملكية الشركات المشتركة الى الصندوق العراقي مع تخصيص 50% من صافي الارباح السنوية للخزينة العامة . كما ورد في التعديل الاخير لقانون الصندوق الصادر في 1998 .

جدول رقم – 1
التوزيع العددي للشركات حسب طبيعة النشاط وبلدان المقر قبل عام 2003

	بلد المقر	النشاط الاقتصادي					المجموع
		استخراجي	زراعي	صناعي	نقل	تمويل	
-1	العراق		1	5	1		7
-2	البحرين			1	1	4	6
-3	الاردن	2		1	2		5
-4	السعودية		1	2		2	5
-5	الكويت				2	2	4
-6	السودان		1			2	3
-7	موريتانيا	2					2
-8	الامارات			1		1	2
-9	سوريا		1				1
-10	ليبيا			1			1
-11	مصر					1	1
-12	قبرص					1	1
-13	النمسا					1	1
-14	ايطاليا					1	1
-15	فرنسا					1	1
	المجموع	4	4	11	6	16	41

من الجدول رقم – 1 يتبين ان هناك 7 شركات مشتركة اتخذت من العراق مقراً لها ، كما يتبين ان مساهمات العراق كانت في شركات ومؤسسات مالية 16 شركة ، ثم تأتي الشركات الصناعية 11 شركة ثم قطاع النقل وقطاعي الزراعة والاستخراج .

اما رؤوس اموال تلك الشركات فهي حوالي 24.8 مليار دولار ، وتبلغ نسبة مساهمة العراق فيها حوالي 7.6% أي حوالي 1.9 مليار دولار تقريباً مدفوع منها 1.4 مليار دولار . كما يوضحه الجدول رقم – 2

أوراق سياسات في علاقات العراق الخارجية الاقتصادية

جدول رقم – 2
قيمة الاستثمارات الخارجية ونسبة مساهمة العراق بها حتى عام 2003 مليون دولار

	النشاط الاقتصادي	رأس المال الاسمي	رأس المال المدفوع	مجموع مساهمة العراق	نسبة المساهمة
1-	المؤسسات المالية	18239	13391	732.2	6 %
2-	الشركات الاستخراجية	784.9	545	72.9	13.7 %
3-	الشركات الزراعية	333.7	266.4	52.8	15.8 %
4-	الشركات الصناعية	2801.1	1054	201.3	11.2 %
5-	شركات النقل	2683.8	1855.5	303.2	11.3 %
	المجموع	24842.6	17111.9	1362.4	7.6 %

ان المساهمات المذكورة في الجدول رقم 2 تتضمن مبلغ 573 مليون دولار تمثل مساهمة الصندوق العراقي في خمسة مؤسسات مالية غير هادفة للربح وهي (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق الاوبك للتنمية الدولية ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، البنك الاسلامي للتنمية) . اضافة الى استثمارات تابعة للصندوق مقدارها 26 مليون دولار في شركتين . اما بقية الاستثمارات والمساهمات والبالغ قيمتها الاجمالية حوالي 762 مليون دولار فكانت تدار من قبل الصندوق العراقي حتى عام 1998 ، حيث جرى تعديل قانون الصندوق وزيادة رأسماله بإضافة الشركات التابعة لوزارة المالية وعددها 26 شركة تبلغ قيمتها حوالي 319 مليون دولار . واستمر الصندوق يدير الاستثمارات الخارجية المملوكة له أو المكلف بإدارتها حتى عام 2003 .

اما الارباح التي كانت يجنيها من الشركات حتى عام 1990 ، ما عدا المؤسسات والصناديق المالية المذكورة (كون اهدافها تنموية وغير ربحية) ، فكانت تصل الى حوالي 65 مليون دولار سنوياً ليشكل ما نسبته 4.8 % من مجموع المساهمات المدفوعة .

وخلال فترة التسعينات من القرن الماضي حصل انخفاض كبير في العوائد بسبب امتناع اغلب الشركات من تحويل حصة العراق من الارباح واحتجازها بسبب قرارات الحظر الاقتصادي الاممي على العراق وعدم التمكن من حضور اجتماعات مجالس الادارة والجمعيات العمومية لنفس السبب السابق ، اضافة الى زيادة رؤوس اموال عدد من الشركات دون تمكن العراق من زيادة حصته مما اثر على نسبة مساهماته في تلك الشركات ، و تحقيق خسارة لعدد من الشركات بسبب ظروف المنطقة العربية وانخفاض الفرص الاستثمارية و تراكم ديونها لعدة سنوات .

النشاط الاستثماري بعد 2003

أوراق سياسات في علاقات العراق الخارجية الاقتصادية

بعد عام 2003 حصلت عملية التفاف على قانون الصندوق ومصادرة ارباحه وغلق حساباته الداخلية والخارجية بالعملات الاجنبية والدينار العراقي من قبل وزارة المالية في حينه استناداً الى إعمام صدر من دائرة المحاسبة في الوزارة عام 2004 ينص على قيام مؤسسات التمويل الذاتي التابعة للوزارة بغلق حساباتها وتحويلها الى حساب وزارة المالية لغرض تسديد ديون القطاع الخاص . واستثنى الاعمام شركات التأمين ومصرفي الرافدين والرشيد من هذا الاجراء . نفذت ادارة الصندوق العراقي في حينها هذا التوجيه – بجهل او بسوء نية – دون ان تحتج على الوزارة وتدافع عن موقف الصندوق الذي هو غير مدين لأي جهة عراقية ، بل هو دائن سواء بالاقراض او بالاستثمار . وبالتالي وقع الصندوق في حرج اداري ومالي كبير . بل وفي إشكال قانوني ايضاً ترتب عليه الاتي :

1- تحويل كافة الارباح التي يحصل عليها الصندوق من استثماراته الخارجية الى حساب وزارة المالية ثم الى حساب صندوق تنمية العراق DFI ، رغم ان موارد صندوق تنمية العراق تقتصر على الموارد النفطية حصراً وليست الارباح المتحققة من النشاطات الاستثمارية .
2- تحويل رواتب موظفي الصندوق الى الدائرة الادارية في وزارة المالية مما زاد من أعبائها المالية .
3- إنهاء دور مجلس الادارة خاصة بعد احالة رئيسه الى التقاعد عام 2004 دون تعيين مدير جديد ومجلس ادارة وفقاً لقانون الصندوق.
4- تعطل العمل بقانون الصندوق بشكل شبه كامل واصبح أشبه بقسم تابع للدائرة الادارية .
5- استفادة المسؤولين في الوزارة والوزارات القطاعية في حينه من هذه الحالة بأن تم توزيع الممثلين لحضور اجتماعات مجالس الادارة بشكل مخالف لقواعد اختيار الممثلين من ذوي الخبرة والكفاءة . وأصبحت الوزارات القطاعية تفرض الممثلين من جانبها فرضاً وتجدد لهم لأكثر من مرة بخلاف الفقرة 7 – ب من المادة الثانية من قانون الصندوق النافذ .
6- تعطيل قدرة ادارة الصندوق على متابعة نشاط الممثلين وتقديم الارشادات لهم في مناقشة ما ينبغي مناقشته من قرارات بتوزيع الارباح او زيادة رأس المال او بيع حصة الصندوق وغير ذلك .
7- تدخل الدائرة القانونية في وزارة المالية – دون علم ادارة الصندوق العراقي - لاستصدار قرار برقم 45 لسنة 2012 يلغي قرار سابق يتعلق بالمكافآت السنوية التي يحصل عليها الممثلون في الشركات المشتركة والذي كان ينص على تمتع الممثل ب 25 % من المكافأة السنوية واعادة الباقي الى الخزينة العامة . مما فتح الباب واسعاً للمنافسة غير المهنية على الحصول على مقعد او اكثر من مقاعد الممثلين في الشركات المشتركة . والاستفادة من المكافآت المالية السنوية الكبيرة التي

تقدمها الشركات المشتركة لأعضاء مجالس الادارة ، وتتراوح تلك المكافآت لبعض الشركات ما بين 30 ألف الى 130 ألف دولار لكل ممثل في مجالس اداراتها حسب حجم أرباحها السنوية .

8- استبعاد الشركات التي كانت تحت متابعة الصندوق وهي استثمارات تابعة لجهات حكومية اخرى واصبحت المتابعة مقتصرة على الشركات التي يمتلكها الصندوق فقط ، وبقي مصير تلك الشركات مجهولاً حتى الان . وهي 10 شركات ومؤسسات مالية يبلغ مجموع المساهمة العراقية فيها حوالي 474 مليون دولار . وكما مبين في الجدول – 3 :

جدول – 3

الشركات والمؤسسات المالية التي استبعدت من متابعة الصندوق العراقي مليون دولار

	اسم الشركة او المؤسسة	مقدار المساهمة المدفوعة من العراق	نسبة المساهمة في رأس المال
1	البنك العربي الافريقي الدولي	20	4 %
2	شركة البحرين للتأمين	1	33.3 %
3	اتحاد المصارف العربية يوباف فرنسا	23	23 %
4	بنك اليوباف العربي الدولي	5.3	2.7 %
5	بنك الخليج الدولي	151.4	14.3 %
6	شركة إعادة التأمين العربية	0.712	10 %
7	شركة الخدمات المالية	0.1	0.2 %
8	صندوق النقد العربي	243	10 %
9	الشركة العربية لصناعة المضادات الحيوية أكاي	27.4	50.7 %
10	شركة الخليج للصناعات الدوائية جلفار	2.6	6.9 %
	المجموع	474.2	

9- توقف ارسال التقارير الدورية التي كان يقدمها الصندوق العراقي الى مجلس الوزراء عن وضع الاستثمارات العراقية في الخارج ، وتوقف اعداد التقرير السنوي الذي كان يعده الصندوق بشأن نشاطاته المختلفة .

ورغم ذلك استطاع الصندوق استعادة بعض حقوقه بعد ان اعترض ديوان الرقابة المالية على بعض تلك الاجراءات المذكورة ، مما حفز ادارة الصندوق على الطلب من السيد وزير المالية عام 2014 للعودة الى تطبيق قانون الصندوق واعادة تشكيل مجلس ادارة الصندوق وفتح حساب بالدولار ليتمكن من مزاولة عمله بالصورة القانونية . وتم ذلك فعلاً وتشكل مجلس الادارة بعد توقف دام 11 عام ، واخذ الصندوق يعيد علاقاته مع الصناديق العربية والدولية .

ولا تزال وزارة المالية تحتجز ارباح الصندوق المتراكمة لديها منذ عام 2004 وحتى عام 2014 والتي تقدر بأكثر من 100 مليون دولار دون وجود أي مبرر قانوني ، الامر الذي يقيد قابلية الصندوق على القيام بمهامه التنموية في العراق او توسيع نشاطه الخارجي لزيادة أرباحه السنوية التي تشاركه الخزينة العامة ب 50% من صافي الارباح حسب قانون الصندوق .

كما جرى تصفية عدد من الشركات بسبب الخسائر المتراكمة ، وانخفض نشاط عدد اخر منها بسبب التنافس الدولي وضعف التسويق ، واضيفت شركات جديدة كانت تدار من قبل هيئة التصنيع العسكري بعد حلها عام 2003 .

وقد حرص الصندوق على المتابعة المستمرة مع ادارات الشركات في تحصيل بعض المستحقات بالوسائل المتاحة وقتذاك ، ونجح في اعادة معظم المبالغ المحتجزة من قبل وزارة المالية ، خاصة بعدما نجح في إعادة تشكيل مجلس الادارة عام 2014.

الوضع الحالي للاستثمارات

يمكن تلخيص الوضع الحالي للاستثمارات بالشكل التالي :

1 - اضيفت خمسة شركات كانت تابعة لهيئة التصنيع العسكري قبل 2003 ، بعد حلها عام 2003 ، وهي:
   - شركة الوصل وبابل للتجارة العامة
   - الشركة العراقية السورية للنقل البري
   - الشركة العربية للاتصالات العراقية السورية
   - الشركة العراقية السورية للملاحة البحرية
   - شركة ألباهاوس للمباني الجاهزة والمنشآت المعدنية

   وتبلغ مجموع رؤوس الاموال المدفوعة من الجانب العراقي في تلك الشركات حوالي 37.4 مليون دولار تمت اضافتها لرأسمال الصندوق العراقي . وهي شركات فاشلة لم تحقق أرباحاً منذ تأسيسها .

2 - يبلغ عدد الشركات التي يساهم الصندوق في رأسمالها حالياً 31 شركة . وتبلغ مجموع رؤوس اموالها المدفوعة حوالي 8.7 مليار دولار . ويساهم الصندوق العراقي بمبلغ مدفوع قدره حوالي 719 مليون دولار أي بمعدل مساهمة بحدود 8.26% من مجموع رؤوس الاموال المدفوعة .

3 - الشركات المحققة للأرباح عددها 18 شركة ، ومساهمته المدفوعة فيها بحدود 643 مليون دولار اي بنسبة مساهمة حوالي 89.4% من مجموع المساهمات .

4 - اما الشركات المحققة للخسائر فعددها 13 شركة ، مساهمتنا فيها لا تتجاوز 76 مليون دولار ، وبمعدل مساهمة بحدود 10.6% من مجموع رؤوس الاموال المدفوعة لتلك الشركات . منها ثلاث شركات تحت التصفية.

5 - تتوزع مقرات الشركات جغرافياً في 12 دولة عربية وكما يلي :

جدول – 4
التوزيع الجغرافي للشركات التي يساهم بها الصندوق

	دولة المقر	عدد الشركات
1-	الاردن	6
2-	العراق	5
3-	السعودية	4
4-	السودان	4
5-	سوريا	3
6-	البحرين	2
7-	الامارات	2
8-	الكويت	1
9-	مصر	1
10-	ليبيا	1
11-	تونس	1
12-	موريتانيا	1 (*)
	مجموع الشركات	31

(*) شركة واحدة وهي شركة سنيم فقط بعد تصفية شركة سامين

الارباح المتحققة

تتفاوت الارباح في الشركات المذكورة في الجدول رقم (4) سنوياً ، وتختلف قرارات الجمعيات العامة لها في توزيع نسبة من الارباح المتحققة تزيد او تنقص حسب حاجتها للسيولة وسداد مديونيتها او مواجهة توسع في المشاريع التي تتبناها ، وقد يتقرر عدم توزيعها على المساهمين . وعلى العموم تبلغ عوائد

الصندوق من الارباح الموزعة بين 18 – 20 مليون دولار كمعدل سنوي ، إذ أن ما يستلمه الصندوق عادة يكون لسنة ماضية اي بعد انتهاء السنة المالية واقرار موازناتها في السنة التالية . وهناك بعض الاستحقاقات المحتجزة لأسباب مختلفة يجري تسويتها مع الشركات والجهات ذات العلاقة .

ان الارباح السنوية لتلك الاستثمارات بعد عام 2003 ضعيفة وتتباين بين 18 – 20 مليون دولار سنوياً . مقارنة بفترة ما قبل عام 1990 حيث كانت الارباح السنوية تصل الى 65 مليون دولار.

وتشكل الارباح نسبة 2.7% من رأس المال المستثمر . مما يعني ان استثمار 719 مليون دولار تولد عائداً لا يتجاوز 20 مليون دولار في افضل الاحوال . وهذه نتيجة مخيبة إذا ما قورنت باستثمار نفس المبلغ المذكور في الودائع المصرفية الثابتة أو سوق الاوراق المالية والحصول على مردود أفضل .

جدول – 5

خلاصة موقف الشركات التي يساهم بها الصندوق العراقي عام 2019

مجموع الشركات التي يساهم بها الصندوق	**31**
مجموع رؤوس الاموال المدفوعة في الشركات	8.715 مليار دولار
مجموع مساهمة الصندوق المدفوعة في الشركات	719.5 مليون دولار
نسبة مساهمة الصندوق في رؤوس الاموال	**8.26%**

مجموع الشركات المحققة للارباح	**18**
مجموع رؤوس الاموال المدفوعة في الشركات	8.300 مليار دولار
مجموع مساهمة الصندوق المدفوعة في الشركات	643.3 مليون دولار
نسبة مساهمة الصندوق في رؤوس الاموال	**89.4%**

مجموع الشركات المحققة للخسائر	**13**
مجموع رؤوس الاموال المدفوعة في الشركات	415.5 مليون دولار
مجموع مساهمة الصندوق المدفوعة في الشركات	76.1 مليون دولار
معدل مساهمات الصندوق في رؤوس الاموال	**10.6%**

الخسائر المتحققة واسبابها

تحقق بعض الشركات التي يساهم الصندوق في رؤوس اموالها خسائر متكررة وبشكل مستمر على مدى سنوات عديدة . وهي 13 شركة تبلغ مجموع رؤوس اموالها حوالي 415 مليون دولار ، يساهم الصندوق

بحوالي 76 مليون دولار. وتختلف اسباب الخسائر ، بعضها كامن منذ التأسيس وعدم مراعاة الجدوى الاقتصادية ، واخرى تأثرت بإدارات غير كفوءة مع ضعف المتابعة من قبل الجهات المساهمة . ويمكن تجديد اسباب تلك الخسائر بالاتي :

1- ان المساهمات لم تكن مبنية على أساس الجدوى الاقتصادية بشكل تام وانما بنيت على أسس سياسية ورغبة في دعم الدول العربية في تحقيق التعاون المشترك والتكامل الاقتصادي .
2- ادارات الشركات تهيمن عليها دولة المقر عادة ، وان تسمية تلك الادارات تخضع لاعتبارات تخص تلك الحكومات وقد لا تكون مبنية على اساس الخبرة والكفاءة .
3- يشارك بعض أعضاء مجالس الادارة في نشاطات الشركة بشكل محدود ، وغالباً ما يقتصر نشاطهم حضور جلسة مجلس الادارة فقط ، ناهيك عن تدني كفاءة العديد منهم .
4- تأثير العلاقات السياسية المتوترة بين بعض الدول العربية على حضور الاجتماعات الدورية لمجلس الادارة واستئثار بعض المدراء التنفيذيين واعضاء مجلس الادارة في اتخاذ القرارات غير المدروسة وتحميل الشركة اعباء ذلك .

ان معالجة الاسباب المذكورة ، او التخلص من تلك الاستثمارات الفاشلة والاستعاضة عنها بفرص افضل هو من صميم مسؤولية ادارة الصندوق . فالصندوق كمستثمر ينبغي له ان يتمتع بحرية الحركة والبحث عن الفرص الاستثمارية وتقييمها واعتماد الافضل بينها لكي يقلل من الخسائر التي تواجه استثماراته ويزيد من الارباح .

والملاحظ ان ادارة الصندوق تتخذ سبيل التحوط المغالى به وتركن الى استثمار السيولة في الودائع لدى المصارف المحلية بفوائد هزيلة ، ولاتزال تعتمد على الاوامر والتوجيهات الصادرة من الجهات العليا (وزارة المالية) دون ان تقوم ادارة الصندوق بمبادرات حقيقية لتوسيع الاستثمار وزيادة العوائد والتخلص من الشركات الخاسرة والمتعثرة . كما تتجنب الادارة محاسبة الممثلين الذين يحضرون الاجتماعات الدورية لمجالس ادارات الشركات او تغض النظر عن مطالبتهم بالتقارير الدورية . فضلاً عن عدم القدرة على تشخيص اسباب تدني ارباح الشركات او خسارتها. اذ لا يوجد قسم خاص يقوم بالتحليل المالي لميزانيات الشركات للوقوف على اسباب التعثر واتخاذ موقف من تلك الشركات يحمي رأسمال الصندوق المستثمر . كما لا توجد وحدة قانونية متخصصة بالاستثمار الخارجي لمعالجة المشاكل القانونية التي تواجه استثمارات الصندوق الخارجية . وهذه الامور ينبغي ان تضعها الادارة في مقدمة اولوياتها لتجنب التآكل التدريجي لرأسمال الصندوق .

جدول –6
الشركات المشتركة التي يساهم بها الصندوق بعد 2003 حتى 2019

أوراق سياسات في علاقات العراق الخارجية الاقتصادية

ت	اسم الشركة	نسبة مساهمة العراق %	رأس المال الشركة المدفوع مليون دولار	مساهمة الصندوق مليون دولار
1	الشركة العربية لتصنيع الدجاج العربي المحدودة	12.5%	0.04	0.006
2	الشركة العربية للانتاج والتصنيع الزراعي	12.5%	0.10	0.012
3	الشركة العراقية الأردنية للصناعة	50.0%	12.80	6.400
4	شركة المتميزة لإنتاج الخضر والمحاصيل الزراعية	12.5%	0.02	0.002
5	الشركة العربية العراقية لتنمية الثروة الحيوانية	50.0%	0.01	0.004
6	الشركة العربية العراقية لانتاج الالبان	50.0%	0.01	0.006
7	الشركة العربية لكيمياويات المنظفات	32.0%	0.03	0.010
8	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	28.6%	0.05	0.015
9	الشركة العربية لمصائد الاسماك	0.5%	16.02	0.080
10	الشركة العربية للملاحة البحرية	14.0%	0.67	0.094
11	شركة الوصل وبابل للتجارة العامة	50.0%	0.96	0.482
12	الشركة العربية للخدمات البترولية	3.0%	166.11	4.983
13	الشركة التونسية لصناعة النوابض	13.4%	28.00	3.752
14	شركة الخليج لدرفلة الالمنيوم	4.7%	102.51	4.839
15	الشركة العراقية السورية للنقل البري	50.0%	13.60	6.800
16	الشركة العربية للبوتاس	4.7%	116.64	5.494
17	شركة الباهاوس العراقية الأردنية	50.0%	14.00	7.000
18	الشركة العربية لبناء واصلاح السفن	4.7%	170.00	8.024
19	الشركة العربية للاتصالات العراقية السورية	50.0%	27.20	13.600
20	الشركة العراقية السورية للملاحة البحرية	50.0%	34.00	17.000
21	شركة النقل البري العراقية الاردنية	50.0%	50.00	25.000
22	الشركة الوطنية للصناعة والمناجم	4.6%	2,375.10	109.017
23	شركة الجسر العربي للملاحة	33.3%	100.00	33.340
24	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	16.8%	210.62	35.385
25	الشركة العربية للتعدين	20.2%	190.65	38.510
26	الشركة العربية للصناعات الدوائية	20.8%	204.37	42.508
27	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	15.0%	648.65	97.298
28	الشركة العربية البحرية لنقل البترول	13.7%	500.00	68.250
29	الشركة العربية للاستثمارات البترولية	10.0%	1,000.00	100.000

30	الشركة العربية للاستثمار	10.5%	800.00	83.840
31	شركة الملاحة العربية المتحدة	0.4%	1,933.26	7.733
	المجموع		8,715	719

وفي الختام اود ان اتقدم بالشكر الجزيل الى الاخوة الاعزاء والاساتذة الافاضل هيئة التحرير في شبكة الاقتصاديين العراقيين على جهودهم العلمية في ادارة النشاطات البحثية وتقديمها للمتخصصين والقراء بأفضل صورة .

(*) باحث اقتصادي ومعاون مدير عام مكلف بإدارة الصندوق العراقي للتنمية الخارجية ورئيس مجلس ادارته الاسبق .

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 11 تموز 2021

Iraqi Economists Network | شبكة الاقتصاديين العراقيين